

## وحدة نظر

❖ فلسفة الدين: قراءة نقدية في كتاب مقارنات منهجية

# **الفلسفة والدين قراءة نقدية في كتاب مقاربات منهجية في فلسفة الدين**

عبد العالى العبدونى<sup>❖</sup>



يرى عبد العالى العبدونى فى صدور كتاب حول فلسفة الدين عن شيخ معمم خديباً مركباً لكل من التقليد والترااث، ولفلسفه الدين فى آن معاً، والسؤال الذى يفتح مطالعته لكتاب "مقاربات منهجية فى فلسفة الدين" للشيخ شفيق جرادي به، هو: هل حقق الكاتب ما وعد به من محاولة استشكاف؟ ويبداً قراءاته وفق هذا المنوال ليبحث عن مدى تحقيق هذا الوعد فى الكتاب متبعاً فصول الكتاب بشغف ليتفق معه تارة ويختلف معه أخرى.

معمّم يشكّل تحدياً مركباً، تحدياً للمنظور الإسلامي التقليدي الواقف تحت عباءة العالمة الحلي والخواجة نصير الدين الطوسي، منهجاً ومضموناً، وتحدياً لفلسفه الدين الذين كانوا يظنون وإلى عهد قريب أنهم مانعهم حصونهم، من النقض التأسيسي الداخلي للكثير من مبانيهم. فالكتاب يشكّل بالفعل تحدياً مركباً وكبيراً في نفس الآن، لكن السؤال الذي يظل مطروحاً هل حقاً حقّ الشيخ جرادي بعضاً مما وعدنا به «من محاولة لفهم الدين بآليات محددة تحمل طموحاً منهجياً لاختبار ذاتها من أجل تطوير فعالياتها وطاقاتها على مقايرية الفهم الديني»<sup>(١)</sup>. وسوف نحاول في هذه الصفحات استعراض هذا الكتاب معملين قراءة نقدية هادئة لمجمل ما كتب، وواعضين إياها تحت عناوين كبرى:

### السؤال المنهجي:

الملاحظ أن الشيخ جرادي قد أعطى لهذا السؤال حيّزاً كبيراً في البحث، ما جعله يخصص تمهيداً مطولاً للكتاب يناقش فيه هذه الجنبة من الموضوع، يقييناً منه بأن المقاربة المنهجية التي أرادها هي مشذرة في مجموع الدراسات التي يتكون منها الكتاب، وقد يصعب على القارئ أن يتبيّن المنهجية المعتمدة في مجلّم البحث لذلك نجده أفرد لها صفحات من كتابه لهذا الفرض بالذات، أي توضيح الرؤية وتشكيل البوصلة الهدادية إلى قراءة أكثر فهماً واستيعاباً لمنظور سماحة الشيخ في الأبحاث الفلسفية الدينية المتوعنة من فلسفة دين، والسؤال الإسلامي، إلى تعقل الإيمان، فجدليات العقل المتعالي، وأزمة العلمنة والدين، إلى إشارات السهوردي برؤية نسقية أكبر فلغة الدين.

لذلك تكون، وعلى نفس السياق واحتراماً لنية الباحث، مركّزين على التمهيد لمعرفة المنهج العلمي الذي ارتضاه الشيخ لمقاربة الإشكاليات الدينية الكبرى، على أن تعقب مصاديقها في أغلب البحث بوصفها فنارات كلية لمنظور الشيخ في الإشكالات الدينية، مسائلين الفكر والتطبيق.

بعد أن أوضح الشيخ معاني المنهاج والتي عددها في ثلاثة:

- المستوى المتعلق بالآليات والأساليب.

- المستوى المتعلق بمنطق التفكير.

- المستوى المتعلق بمعرفية المنهج.

صرّح بأن المقصود عنده بالمنهج المعنيين الآخرين؛ أي المنهج بما هو منطق تفكير، «والذي يتبيّن فيه التركيز على القواعد المعتمدة في منطلقات البحث، وضوابطه التي ينبغي أن تحكم سيره وخطواته»<sup>(٢)</sup> والمنهج بما هو إستيمولوجي تتقدّم بست مستويات

هويّة: فهو قانون فلسي ناظم، وهو منطق تقني للتفكير، وهو جملة من القوانين المولدة للمفاهيم، وهو باحث عن اكتشاف النسق المعياري لمحاكمة المفاهيم، وهو إمكانية من أجل تطبيق المفاهيم والقواعد والأنساق على الحقول المختلفة، وفي الأخير أنها تمثل الإطار المرجعي - المعرفي<sup>(٢)</sup>.

الملاحظ بهذاخصوص أن سماحة الشيخ يحاول من خلال هذاالبنية المنهجي أن يعيد تأسيس النظر إلى مجموعة من الإشكاليات الدينية على أساس مسألة قلب التصورات ومستدتها، فهي محاولة لإجراء قراءة نقدية لأسس التصورات الفكرية وليس لثمراتها، وهي ملاحظة تظل سليمة إلى أقصى الحدود؛ لأن الزمن المعرفي الذي نعيش فيه لم يعد يقبل الجداول العقيم والتهديم المفض بدون محاولة لتصويب النظرة، ولعلنا لا نجازف إذا قلنا أن سماحة الشيخ بهذاالهاجس يكون ديريدياً بامتياز؛ لأنه يعمد إلى التفكيك من أجل إعادة البناء، بغض النظر عن أنه هل نجح في ذلك أم لا. كما أن أهمية هذا التصور تجعل من سماحة الشيخ يستطع التغلب على معضلة الارتداد الخفي، ونقصد بهذه المعضلة نقض فكرة ما على أساس فسادها بالوقوف على نفس المقدمات، والحال أن الفساد فساد مقدمات لا الثمرة.

فمثلاً، عندما نقف أمام تصوّر التكفير والتفسيق اللذين ينبعان العقل الإسلامي ويجعلانه يراوح مكانه، فإنه لا يمكن الانطلاق من نفس الأرضية التصورية، وإلا كان نقاشنا أزموياً بهم التشخيص لا الفكرة، فهذا ارتداد خفي لأنّه لا يلغى الإشكالية داخل الفكر الإسلامي بقدر ما يعيد إنشاء قنوات سريعاً ما يعاد نفسها من الأساس. فإذا كان السلام متتحق في المتبع للهوى أو لا يكون أشمل للمسلمين كافة، ربما مناقشة هذا الموضوع على أساس عرفاني أو فلسي أو حكمي يكون أنجع من تعقبه فقهياً أو حتى نصياً؛ لأنه ضمانة قوية لتجنب الارتداد الخفي، وهو نفس ما يريده المؤلف بالرؤية التكاملية للدين الإسلامي؛ أي مقاربة الموضوع بشكل إسلامي كلي. وعليه تظل مسألة الإشكاليات الدينية الكبرى وفق النهج النسقي التقنيي الداخلي منهجهية كبيرة ومهمة ولم لا شرسة في مقاربـات الموضوعات الدينية.. وأن يأتي هذا النهج من تحت عباءة عالم دين فهذه ميزة إضافية تجعلنا نقف احتراماً للمؤلف.

فما سنحاول تعقبه في مجلـل قراءتنا لبعض مواضعـ الكتاب هو تلك المقاربة النسقية للإشكالية الدينية موضوعـ البحث، ونرى مصاديق تطبيقـها من عدمـه.

### سؤال الإيمان:

في البحث المعنون بـ«الإيمان بين الشك واليقين» نجد الشيخ جرادي عمل على تأصيل مفهومي الاعتقاد والإيمان لغة واصطلاحاً ليخلص إلى مجموعة خلاصات هي:  
أولاً: ضرورة التمييز بين الاعتقاد والإيمان كحالة نفسية، وبين العقيدة ومتطلقات

الإيمان اللتين هما واقع مستقل عن حالة النفس، وفيهما ما استقلاله حقيقي لأن مصدره غير النفس الإنسانية. وهي الأصول الاعتقادية الإلهية المصدر، وفيهما ما استقلاله بمعنى تمييزه عن النزوع النفسي وإن كان وليد النفس. والفارق بين النحوين: أن الأول لا تمتلك النفس الحق ولا القدرة على إجراء التحويل والتبدل فيه؛ لأن ملاك حصوله وتحققه خارج قدرتها وتولداتها وهذا بعكس النحو الثاني، الذي يخضع بالأصل والأساس إلى حركة النفس وتحولاتها المعرفية.

فهناك «عقائد، داخل - نفسي» و «عقائد، خارج - نفسي» ففيما يخص الصنف الثاني فهو ما يسميه (ضروريات الدين) والتي أقصى ما يمكن للإنسان أن يتدخل بشأنها هو محاولة فهمها، أما المستوى الأول «الداخل - نفسي» فهي معتقدات واعتقادات إما منبعها الاحتياجات النفسية أو التفسيرات والتأويلات للضروريات الدينية، وهذا الصنف الثاني هو ما يصح القول فيه بوجوب تلازمه مع الشك، والتحسّن الدائم من أجل التكامل مع الحقيقة التي تعبّر عنها ضروريات الدين، وعنوان هذا الشك وهدفه هو «النقد التكامل للايمان الديني» والذي يتبلور بثلاثة مستويات:

**المستوى الأول: النقد المتعلق بالآليات ومرجعيات الفهم والتفسير.**

**المستوى الثاني: التفحُص النقدي لجملة التفاسير.**

**المستوى الثالث: التفحُص النقدي لما كنا نتبناه قبل الاستفهام، ومدى كونه لا يتعارض مع الأوليات العقلية.**

**ثانياً:** عند الحديث عن الإيمان الديني تترتب علينا أجزاء مفهومية ثلاثة: نفس مدركة، وموضوع مدرك، ونسبة التعلق بين النفس والموضوع. وأن الوجود المجرد للحقائق العقائدية الدينية يساعد على تكوين معرفة لها سمة من الثبات والتطابق الواحد. وهي تقوم على القضية الخبرية والقضية الخبرية تعني معرفياً، إنها قضية تصديقية وليس تصورية لتوفّر النسبة بين موضوعها ومحمولها. وما كان كذلك صحي في حقه الحكم بالتطابق مع الواقع، أو عدم تطابقه، وصح أن تتحدث عن نسبة صدقه إن كانت وهمية أو ظنية أو يقينية. ولو مع اختلاف في مسلكيات البرهان والإستدلال.

**ثالثاً:** أنه وقع خلط بين النسبية والنزعة التشكيكية، والحال أن النسبة هي مقابل للإطلاق؛ لأن المتحصّنين بمبدأ النسبة لتقويض اليقين، هم بالواقع يتحصّنون بالنسبة بنزعتها التشكيكية، إذ اليقين ينقسم إلى ثلاثة أقسام ومعانٍ هي:

١- اليقين المنطقي والرياضي: الذي يتركب من مقدمتين أولها العلم بقضية معينة، وثانيها العلم بأن من المستحيل أن لا تكون القضية بالشكل الذي علم.

- اليقين الذاتي: وهو جزم بشكل لا يوجد فيه أي شك دون أن يستبطن استحاللة للوضع المعلوم.

- اليقين الموضوعي: وهو يعني وجود قضية وموضوع تعلق به التصديق، وإذا وصل هذا التصديق المتعلق بالموضوع إلى درجة الجزم سمي يقيناً. ولهذا فالاليقين الموضوعي تارة تنظر إليه من جهة التطابق مع الواقع أو عدم التطابق معه. وأخرى تنظر إليه من جهة درجة التصديق التي نمتلكها كحالة عند النفس.

وهذه المبررات الموضوعية إما أن تعتمد على مقدمات متسالمة عليها بشكل مسبق، أو أوليات مسلمة بشكل مباشر.

وهكذا فإن اليقينية لا تتنافى مع النسبية، ولا النسبية تتنافى مع وجود واقع موضوعي ومتسلمات مسبقة.

الواقع أن هذا البحث الذي وضع بين يدينا يجدد الطرح العلمي للبعد الإيماني وأساسه العقلاني من عدمه، كما يشكل رداً منطقياً على النزعة التشكيكية، وهو بطبيعة يستثير العقل المسلم لإعادة تأسيس معتقداته على أساس علمي صارم يفض الإشكاليات المعرفية، كما أن لفت الانتباه لوجود عقائد داخل نفسية وعقائد خارج نفسية، جاعلاً من الأولى موضوع المطارحة العلمية والمساءلة لأنها في الأصل ثمرة تولدات نفسية. يشكل جهداً علمياً مشكورةً وإشارة جد ذكية قد تخلص الأمة من العقلية التكفيرية الرازحة على المجتمع العربي.

لكنها وكأي طرح عقلاني متصل بالجدة والجدية، تجعل الكثير من الأسئلة تتسلل، وربما الجواب عنها سيجعلها أكثر متانة في المستقبل. فالشيخ شفيق جرادي مشكوراً أوضح أن ضروريات الدين هي عين العقائد الخارج نفسية، وأن العقل الإنساني ليس له القدرة على ردها أو تحويتها، بل أقصى ما يمكنه فعله هو محاولة فهمها.

إلا أن المعضلة تتجلى في تحديد «ضروريات الدين» أولاً، وهل تحديدها يتم بإعمال عقلي أو نقلي؟ وإن كان نقلياً، فكيف يتم استطلاع النصوص الدينية؟ وهل الاستطلاع يظل أنسانياً بحثاً أم له مدخلية عقلية؟ طبعاً تكثر أسئلة كهذه يجر بالضرورة إلى تكثير الأوجبة بخصوص الموضوع، مما يجعل الإجماع بخصوص «ضروريات الدين» مسألة فيها نظر؛ إذ إن النفس يظل لها، وعلى مستوى التصديق، تحديد ضروريات الدين ما يشكل نسقاً لمقدمة الشيخ.

وحتى نغضد وجهة نظرنا نود التركيز على موضوع الإمامة: فهي ياجماع المذهب الجعفري من ضروريات الدين، إذ بدون الاعتقاد بها يتهاطل الإيمان معبقاء الإسلام،

بخلاف أتباع مدرسة الخلافة الذين ينكرونها من الأصل على الأقل في جنبتها التكوينية. فهذا يخص نكران ضروري من الدين على الأقل عند شريحة إسلامية معينة.

فبالرجوع إلى مجموع الروايات في هذا الباب سوف نستطيع أن نجري قراءة مؤسسة لمنظور سماحة الشيخ ومواطن الضعف فيه. فعن الإمام الرضا: «إن الإمامة أئمّة الإسلام النامي وفرعه السامي» وفي رواية أخرى عن الباقر: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والعمر، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية»<sup>(٤)</sup>، كما أنه في رواية أخرى عن الإمام جعفر الصادق تؤكد هذه الحقيقة فعن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء قال: حدثنا محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة قال: قال لي أبو جعفر: إنما يعبد الله من يعرف الله، أما من لا يعرف الله فإنما يعبده هكذا ضلالاً، قلت: جعلت فداك بما معرفة الله؟ قال: تصدق الله عز وجل، وتصديق رسوله، وموالاة على علّيٍّ والائتمام به وبائمة الهدى والبراءة إلى الله عز وجل من عدوهم، هكذا يعرف الله عز وجل»<sup>(٥)</sup>. فالظاهر من هذه الروايات محورية الإمامية بوصفها من ضروريات الدين ولا يمكن أن يستساغ إنكارها، وإلا حدث تصدُّع في الكلية العقدية.

وبصراحة، لنا أن نجاري الباحث في أن ثمة أزمة فكرية جعلت الكثير من الواضحات تضحي من غواصات الأمور؛ لذلك يقع تساهل مع المنكرين للإمامية جهلاً لا جحوداً. لكن موطن الإشكال في هذا البحث ليس في أن الإمامة من ضروريات الدين أم لا. بل الإشكال يتجلّى فقط في معرفة أثر النفس على مجمل المعتقدات.

فهل هذه الضرورة الدينية والتي لها وجود خارجي مجرد، مجمع عليها داخل ديانة واحدة؟ بالأحرى بين يدي مجموع الأديان السماوية؟ طبعاً الجواب لا، وهذا راجع للأساسيات الفكرية والعقدية المعتمدة، فالمقدمات العقدية الداخل - نفسية هي التي تقرّر إن خطأ أو صواباً ضرورة من ضروريات الدين على أنها كذلك، وطبعاً نحن هنا لسنا بصدد تصويب سلامنة المدخلية النفسية في الشأن الديني الضروري، لكننا نجري توصيفاً للحال الواقع وحسب.

نفس الملاحظة تجرّ ليس فقط في أصل تحديد ضروريات الدين، بل أيضاً تفاصيله، وهي مسألة لها أهميتها القصوى، ولنأخذ مثلاً آخر يتعلق بالخالق جل وعلا، فالاعتقاد به من ضروريات الدين لكن هل الاعتقاد بصفاته وأفعاله يدخل في الضروريات أم لا؟ الأكيد أنه من ضروريات الدين وهذا ما لا خلاف عليه، إلا أن المشهود هو وقوع اختلافات جد خطيرة تصل حد النقيض بين المذاهب الإسلامية بالأحرى في ما يخص أتباع باقي الديانات.

الموضوع جد شائق، ليس فقط في ما يخص كيفية تحديد ضروريات الدين، بل أيضاً في تفاصيل هذه الضروريات.

فموضوع الاعتقاد موجود خارجي مستقل عن النفس البشرية، إلا أن عملية التعامل معه تؤدي بالضرورة إلى تكثير الرؤى، ليس من جهة فهمه كما ينوه إلى ذلك الشيخ لكن من جهة إنكاره وإثباته. وإنما انقلب التوحيد تثليثاً وكثرة عند الكثير من المذاهب الدينية.

وعليه نعتقد بأن الاشتباه غير متحققة عقلاً، فمجمل العقائد داخل - نفسية، تتصرف فيها بالشكل الذي تعتقده سليماً، هذا دون أن ننكر بأن أصل المعتقد له وجود فطري مقدوف في قلب الإنسان، يظل كامناً إن لم نحرره من ثقل الرغبات والشهوات.

هذا من جهة تعذر القول بخلاصة الشيخ، أما من جهة ثانية فإن مجمل الطرح لا يدخل في إطار ما يصطلح عليه بفلسفة الدين، بل هو طرح كلامي متamasك يعتمد الجانب النقلي في الموضوع أساساً ثم يطفق للتدليل عليه بالأالية العقلية تصديقاً له، وهو طرح يناقض أصل التفكير الفلسفـي الـديـني؛ حيث القول الفصل للعقل. وربما هو من هذه الناحية لم يكن مصرياً في رده على توجـه الأـستـاذ مـصـطفـي مـلـكيـانـ الـذـي يصرـحـ بأن «ـالـعـقـدـاتـ الـدـينـيـةـ غـيرـ مـمـكـنةـ إـثـبـاتـ»، وـطـبـعـاً لـا يـمـكـنـ إـثـبـاتـ نـقـضـهاـ أـيـضاًـ،ـ الـعـقـدـاتـ الـدـينـيـةـ لـا تـقـبـلـ إـثـبـاتـ الـعـقـلـانـيـ،ـ وـلـاـ الدـحـضـ الـعـقـلـانـيـ»؛ لأنـ اـسـاسـ الـعـقـدـ هوـ النـصـ الـدـينـيـ الـمـقـدـسـ،ـ وـالـعـقـلـ لـا يـحـاـوـلـ إـلـاـ يـكـشـفـ بـعـضـ الـمـلـاـكـاتـ وـيـظـلـ الـكـثـيرـ مـنـهـ غـائـبـاـ عـنـهـ،ـ وـلـاـ أـدـلـ عـلـىـ ماـ طـرـحـنـاهـ أـنـ الـكـثـيرـ مـنـ الـمـفـكـرـينـ إـلـاسـلـامـيـنـ اـخـتـارـواـ التـذـوقـ وـالـكـشـفـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ الـيـقـيـنـ الـدـينـيـ،ـ وـهـوـ نـفـسـ مـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ سـماـحةـ الشـيـخـ.ـ فـالـعـقـلـ يـلـعـبـ دـورـ الـعاـضـدـ لـاـكـشـافـ الـبـعـدـ الـوـجـودـيـ لـلـإـنـسـانـ دـونـ أـنـ تـكـوـنـ لـهـ مـدـخلـيـةـ فيـ تـأـسـيـسـ الـعـقـيـدـةـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ بـرهـانـيـ قـطـعـيـ؛ـ لأنـ الـعـقـلـ نـفـسـهـ يـتـدـرـرـ بـالـطـابـعـ التـعـبـيـ أـمـامـ بـعـضـ الـأـحـكـامـ الـشـرـعـيـةـ.

فكلام الأستاذ ملكيان هم جندة التطابق مع الواقع، لأنه سبق أن أوضح بهذاخصوص أنه إن كانت العقلانية النظرية بمعنى العمل على الاتساق، فإن العقائد الدينية التي تتمتع بالانسجام الداخلي تكون عقلانية بهذا الالحاظ، لكن الإشكال يتجلّي في «إثبات تطابق تلك المنظومة مع الواقع إثباتاً عقلياً»<sup>(١)</sup>، فالانسجام الداخلي شرط لازم للتطابق مع الواقع، لكنه ليس شرطاً كافياً بحال من الأحوال.

وهنا رأس الإشكال الذي يثيره ويتمسّك به الأستاذ ملكيان وهو أن النهج العقلي قد يؤدي إلى تحقيق اليقين الذاتي أو حتى اليقين الموضوعي الذي يهم درجة التصديق التي تتحقق في النفس، أما الجانب التطابقي مع الواقع فهو مستحييل عنده.

وأن سماحة الشيخ لم يفضل بدرجـه تـحـقـقـ الـيـقـيـنـ الـمـوـضـوـعـيـ بالـمـطـابـقـةـ معـ الـوـاقـعـ،ـ بلـ بـالـعـكـسـ نـجـدهـ وـمـباـشـرـةـ بـعـدـ تـعـدـادـ الـيـقـيـنـيـاتـ الـثـلـاثـ يـنـتـقلـ

لإشارة إلى أعمال الشهيد السعيد محمد باقر الصدر ودورها في إنشاء طريقة جديدة لتكوين يقين المؤمن بعقائده. والحال أن منهج الشهيد السعيد بهم اليقين الذاتي واليقين الموضوعي المؤدي إلى التصديق المتحقق على مستوى النفس وليس اليقين الموضوعي بحسبه التطابقية مع الواقع في المسألة، ذلك أنه وبعد تقوت اليقين الأرسطي وفقد مصدق الوجود، طرق العلامة الصدر على تأسيس منهجية جديدة تبنى على الاستقراء وتكون القناعة الشبه الجزئية على الأقل على المستوى العقلي، ففي هذا الاتجاه يأتي مشروع الشهيد السعيد محمد باقر الصدر لكي يذب عن حريم الدين من خلال حساب الاحتمالات، مع خلوصه إلى استحالة تحقق اليقين المطلق، وهو نفس ما يدافع عنه سماحة الشيخ شفيق جرادي.

فمنهج الدليل الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات يمكن تلخيصه في الخطواتخمس التالية:

«أولاً: نواجه في مجال الحس والتجربة ظواهر عديدة.

ثانياً: ننتقل بعد ملاحظتها وتجميعها إلى مرحلة تفسيرها، بإيجاد فرضية صالحة لتفسير هذه الظواهر وتبريرها جميعاً.

ثالثاً: نلاحظ أن هذه الفرضية إذا لم تكن صحيحة وثبتت في الواقع ففرصة وجود تلك الظواهر كلها مجتمعة ضئيلة جداً. بمعنى أنه على افتراض عدم صحة الفرضية تكون نسبة احتمال وجودها جميعاً إلى احتمال عدمها أو عدم واحد منها على الأقل ضئيلة جداً.

رابعاً: نستخلص من ذلك أن الفرضية صادقة ويكون دلياناً على صدقها وجود تلك الظواهر التي أحسنا بوجودها في الخطوة الأولى.

خامساً: إن درجة إثبات تلك الظواهر للفرضية المطروحة في الخطوة الثانية تتناسب عكسياً مع نسبة احتمال وجود تلك الظواهر جميعاً إلى احتمال عدمها أو عدم واحد منها على الأقل على افتراض كذب الفرضية. فكلما كانت هذه النسبة أقل كانت درجة الإثبات أكبر حتى تبلغ في حالات اعتيادية كثيرة درجة اليقين الكامل بصحة الفرضية وفقاً للمرحلة الثانية من الدليل الاستقرائي»<sup>(٧)</sup>.

فأساس اليقين المعتبر وفق هذه النظرية ذاتي صرف انباء على مذهب ارتضى له العلامة الصدر اسم (المذهب الذاتي) فـ «في رأي المذهب الذاتي معارف أولية تشکل الجزء العقلي القبلي من المعرفة، وهو الأساس للمعرفة البشرية على العموم. وهناك معارف ثانوية مستنيرة من معارفنا السابقة بطريقـة التوالي الموضوعي. وهناك معارف ثانوية مستنيرة من معارفنا السابقة بطريقـة التوالي الذاتي»<sup>(٨)</sup>.

والتوالد الموضوعي المحدث عنه يعني أنه متى ما وجد تلازم بين قضية أو مجموعة من القضايا قضية أخرى، فبالإمكان أن تنشأ معرفتنا بتلك القضية من معرفتنا بالقضايا التي تستلزمها، أما التوالي الذاتي فيعني أنه بالإمكان أن تنشأ معرفة ويولد علم على أساس معرفة أخرى، دون أي تلازم بين موضوعي المعرفتين، وإنما يقوم التوالي على أساس التلازم بين نفس المعرفتين.

صحيح أن النظرية تقوم على أساس دراسة الظواهر والخلوص إلى نتيجة فرضية ثبت صحتها، لكنها في العام لا تكون مطابقة ل الواقع بقدر ما هي استقراء له بشكل انتزاعي. وهذا المنظور يتوجه في نفس الوجهة التي يتبناها ملكيان كما سبق وأن المخنا إليه.

وبذلة القول، على الأقل على هذا المستوى، أن الاشتغال على جانب الدفاع العقلاني عن الدين هاجس كلامي صرف لا يدخل ضمن برنامج فلسفة الدين؛ لأن هذه الأخيرة تعد منحى من مناحي دراسة الدين؛ أي أن الملاك الدفاعي يظل مغيباً عندها، فالمفروض في فلسفة الدين أن تدرس الدين من الخارج، وبالتالي لا يتمنى لها إعطاء وجهة نظر حول حقانية وصدقية شأن ديني خاص<sup>(٤)</sup>، ولهذا وفقط لهذا يكون طرح ملكيان صحيحاً؛ لأن مقتضى المسائلة العقلانية تستوجب اعتماد مقدمات نظرية خارج النص الديني، ولا تغير كبير اهتمام إلى صدقية النص من عدمه أو على الأقل هي هكذا تحب الظهور، فالنص الديني لا يلعب إلا دور الاستشهاد في مقام البيان وليس الاستدلال «من هذا التمهيد ننطلق إلى تمهيد ثالث فحواه أن دراستنا هذه دراسة خارجية تتظر للدين من خارجه (خارج دينية) وليس من داخله (داخل دينية)؛ لذلك فإن الإشارات التي ستلاحظونها للآيات والروايات هي مجرد استشهاد لا يراد به أي استدلال»<sup>(١٠)</sup>.

لكن السؤال الذي نود طرحه في هذا المقام هو أليس من الكافي تأسيس المعتقد على أساس يقين ذاتي أو يقين موضوعي مع تحقق التصديق على مستوى النفس، ما دام هذا اليقين قد جاء ثمرة صنعة عقلية؟ هل نحن في حاجة إلى مطابقة مع الواقع للقول باليقين؟ ما دامت الأفكار المبحوث عنها والمعتقدات المرمي تبنيها غيبة فإن القول بضرورة مطابقتها مع الواقع هو تعجيز للعقل المؤمن، إذ يكفي أن تكون المعارف الدينية متفقة أساساً مع القضايا الأولية العقلية ومع المعرف الثانية المتوالدة عنها. فهذا هو الظن اليقيني المحدث عنه في كثير من الروايات والآيات القرآنية الكريمة على سبيل المثال لا الحصر «وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُعَاضِبًا فَنَزَنَ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ»<sup>(١١)</sup>.

بقيت الإشارة إلى تتحقق اليقين أو الظن في ما يخص الإيمان بضروريات الدين، ليس هو الاحتمال الوحد، بل قد يتحقق اليقين على مستوى الكفر أيضاً؛ إذ إن الباري جل وعلا يقول في محكم كتابه العزيز: «وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَقْتَهَا أَنفُسُهُمْ»<sup>(١٢)</sup>، فالله أثبت التصديق القلبي للكفر والجحود وهو طرح يهدم جزئياً تصور سماحة

الشيخ ويعطي دفعة إضافية لما أوضحتناه، من أن الوجود الخارجي للمعتقد قد يتعرض إلى الإغماط وإن بشكل كلي إلى حد تحقق التصديق القلبي وهو عين ما نسميه اليقين الذاتي.

على هذا المستوى نلاحظ أن سماحة الشيخ، وإن كان قد نجح في البعد المعرفي للبحث، إلا أنه فشل على مستوى منطق الفكر، هذا يرجع ربما إلى عدم تسرع الشيخ في دفع الفلينية أبعد من الميسر، هذا التخوف الذي سوف نجده يتكرر على أكثر من مستوى، ما يجعلنا نشك في أن سماحة الشيخ بقصد مطارحة الموضع بجدية أكبر، ربما الرقاية الذاتية التي يفرضها على نفسه تجعله يفرمل حركته، وإن كنا لا نرى لذلك مبرراً. هذه الفرملة التي تفرضها عليه شعبية علم الكلام لا زال قابعاً داخلها خاضعاً لنظامها، تمنعه من التحليق عالياً في سماء اللوغوس الديني.

### السؤال الفلسفـي الدينـي:

لقد خصّص سماحة الشيخ لهذا الموضوع بحثين: الأول تحت عنوان «الإسلام وفلسفة الدين»، والثاني تحت عنوان «فلسفة الدين والإيحائية الإسلامية المعاصرة».

أولى الملاحظات التي يمكن أن نبديها بهذا الخصوص هو الإفراط في تعقب معنى لمفهوم الدين عند الكثير من اللاهوتيين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والإنسنة والفلسفة ثم إنهاء موضوع التعريفات بالموضوعة الإسلامية، والحال أنه ليس ثمة ضرورة لذلك، ما دام محور البحث هو السؤال الفلسفـي ذلك أنه يظل من المناسب التركيز على آراء اللاهوتيين وال فلاسفـة لاتفاق تصورهم مع موضوع البحث، بخلاف سائر التخصصات التي لا يمكن أن تقدم مادة دسمة للفلسفة، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن النسقية في التصورات ظلت مفيدة بشكل غريب كما لو أنها أمام تعداد توصيفي صرف للتصورات التعريفية، وهذا العمل هو بخلاف ما وعدنا به سماحة الشيخ في مقدمة الكتاب. بل حتى أنه وفي مقام التحدث عن المنهجية الازمة لكل موضوعة على حدة «إذا تعددت الموضوعات العلمية، علينا أن نؤمن بكل موضوع ما يناسبه من المنهج الخاص به. ولا يصح أن نمارس إسقاطات منهجية على الموضوع المعالج ...، بمعنى أن نجري عملية تقييم وباحث منهجه بمنهج معين، على موضوع معين قد لا يتاسب معه بشكل أو بأخر...»<sup>(١٢)</sup>، نجده ينقلب على هذا الطرح في بحثه المعون بـ «فلسفة الدين والإيحائية الإسلامية المعاصرة» كما سوف نقوم ببيانه في ما بعد.

لكن قبل ذلك لا بأس من تسجيل أن سماحة الشيخ لم يلتزم حتى بالمضمون المنهجي الذي ارتضاه من منطق الفكر وإبستيمولوجيا له، بل نجده يتقهقر للتعداد الأول وهو الآليات والأدوات. صحيح أن التعداد الأول يظل ضرورياً في الأخذ بعين الاعتبار إلا أن المؤلف أوضح بشكل قطعي الدلالة بأنه سيركز على التعدادين الآخرين كما

سبق ونوهنا إلى ذلك، وكما هو معلوم بأن البعدين الثاني والثالث هما بعدان ما هو يوان ملتصقان بأصل الموضوعة المبحوث فيها، والتي تساعد على فهمه بشكل أكثر صلابة، ولزومياتهما للموضوعة غير قابلة للخلع، إلا أن المؤلف أرخى الستار على هذين البعدين دون أن يبرر هذا الفعل.

ففي بحثه المتعلق بالإحيائية الإسلامية نجد أنه ينقلب على أصل التزامه بشكل ظاهر، ذلك أنه أوضح بأن المقصود من الإحيائية هي: «جهة إحياء روح الدين في نفوس الناس، أو لجهة إحياء معالم الأحكام والسنن والقيم في المعتقدات والتشريعات الإسلامية التي انطمس بعضها بفعل ما ارتأته سلطات الأمر الواقع .. أو تغيرت مضامينها بفعل الغفلة والأهواء، والجهل، والمصالح الضيقة..»<sup>(١٤)</sup> والمتأتية من قراءة الإسلام كوحدة تكاملية: «نستهديها ونجدتها في نص القرآن الكريم الذي يجب أن نقرأه على أساس التدبر، لا على أساس المدرسيات اللغوية والبلاغية والكلامية .. والتدبر هو المناخ الذي يتولد فيه الإنسان في إنسانيته على صورة من كمال الإياب والانتماء إلى ربها، بكلام ربها»<sup>(١٥)</sup>.

وأن التوافق بين العقل والشرع متتحقق حتى ولو تحقق الجهل بحكمة بعض الأحكام الشرعية فـ«صلة هذا التوافق تظهر في مبدأين يحكمان كل حكم عقلي وشرعي هما: مبدأ الحق (أي ما يلزم من تركه الوقوع بالحالات العقلية)، ومبدأ العدل (أي ما يلزم من تركه الوقوع بالظلم والتسبيب)»<sup>(١٦)</sup>.

مع ضرورة التفريق بين الحقل الديني (الثابت) وآليات المعالجة والفهم للدين (بوصفها متغيرا). مرکزاً على العلامة السيد الخميني والعلامة الأستاذ مرتضى المطهري والعلامة السيد محمد باقر الصدر وغيرهم كثير.

في البداية يطيب لنا أن نبدي هذه الملاحظات وهي أن السؤال الإحيائي كما هو واضح من مداخلة الشيخ إحياء شرعى صرف، بل حتى ظاهرة الدين المتحدث عنها تظل - وحسب الظاهر - مرهونة بالامتثال الاجتماعي والفردي للشرعيات؛ لذلك لم يكن ثمة غرابة في أن يحيل على أعلام الفقه الإسلامي.

والحال أن أصل البحث مرهون بفلسفة الدين، التي لم نجد لها أثراً، كما لو أن سماحة الشيخ تعاطى مع موضوع فلسفة الدين بمنهجية إسلامية بحتة، وهو عين ما نصحنا بالابتعاد عنه؛ لأن لكل موضوعة علمية منهجيتها الخاصة بها.

فالإحيائية المطروحة في فلسفة الدين تختلف جذرياً عن الإحيائية الإصلاحية الإسلامية؛ لأنها تهتم أكثر بمطارحة الدين كدين دون أن تبت في حقيقته؛ أو أن تدافع عن تصوراته - وإن كان الكثير من الفلاسفة لا يقلون شراسة في الدفاع عن التصورات الفلسفية الكبرى - كما أنها لا تنظر إلى الشرعيات إلا بمقدار ما تتحققه من تحول نفسي في الفرد المؤمن.

لكن سماحة الشيخ وبعد أن وعدنا بإجراء قراءة مقارنوية بين التصور الفلسفى للدين وبين التصور الفلسفى الدينى، نجده يقفز عن الأولى محمضاً الثانية، بالإضافة إلى أنه يرسل الآراء إرسال البديهيات دونما استدلال عقلى معتبر في هذا الباب.

حيث إننا ننتهز الفرصة في هذا الباب لطرح تساؤل على سماحة الشيخ، بخصوص رجم الزانى أو الزانى، ما هي الحكمة من رجم الزانى أو الزانى بالحجارة بدلاً من الضرب بالسوط؟ وهل يمكن اعتماد وسيلة عقابية أخرى؟ فهل هذا الحكم الشرعى ذي المالك له مقتضى عقلى على أساس ما يلزم من تركه الوقوع بالحالات العقلية؟ نعتقد أن القاعدة الثانية يلزمها تعميق البحث بشكل أكبر وليس من الضروري تبنيها كما البديهة. ولعمرينا أن فلسفة الفقه قد تحل هذا الإشكال لو كتب لها الاستمرار.

أما ما يخص أن الحقل الدينى مورد الثبات فهذا ما لم يقل به أحد؛ لأن الحقل الدينى بما هو حقل يشكل سياجاً فكريًا كبيراً يهتم بموضوعة كبرى اسمها الدين فالطوطم بما هو معتقد ديني يدخل في إطار الحقل الدينى، ولا نعتقد بأن سماحة الشيخ يعتبره من الثوابت غير القابلة للنقاش والنقض حتى وقس على ذلك العقائد المتكررة في العالم. صحيح أن استعمال بعض المفاهيم العلمية تظل من المستحبات في القراءة الكلية للإشكاليات الدينية الكبرى، لكنه لا يمكن بناتاً قبل تقريرها أو تقليصها لكي تضحي خادمة لتصور واحد.

بقيت الإشارة إلى أنه وإن كنا نتفق مع سماحة الشيخ في كبريات التصور، إلا أنها على مستوى الصغيرات نختلف معه قليلاً، ذلك أن الإحياء الإسلامية المبحوث عنها ليس من الضروري أن تخرج من تحت عباءة الفقهاء مع تقديرنا لهم بالإجمال؛ لأن المدماكية الاستباطية والتحليلية الفقهية لا تساعد كثيراً في التعامل مع كبريات المشاكل الدينية بعقل كلامي بله أن تكون مقاربة فلسفية لها، مع العلم بأن مجموع الأسماء المحتج بها لها كتابات فلسفية وكلامية، وفي هذه النقطة بالذات كنا نتمنى الاحتجاج بباقي الكتابات وكذلك كنا نتمنى أن نقف على قراءة لبعض المجهودات الفكرية الإحيائية الخارج فقهية، إلا أنها لم نجد ذلك. ما يجعلنا نخلص إلى أن سماحة الشيخ فكر فلسفياً بعقل فقهي؛ لذلك لم يتعاط بإيجابية مع الفلاسفة الدينيين المسلمين في هذه الورقة، كما لو أنهم ليسوا بإحيائين.

على مستوى آخر، لم نفهم لماذا وضع سماحة الشيخ آليات المعالجة والفهم الدينى داخل خانة بعض المفكرين الإصلاحيين الدينيين ذاكر إياهم بالاسم، ثم يضع المضمون خارج ما قالوه، فهل كان يعتقد بأن ذكر غيرهم بالاسم يشكل اعترافاً بهم؟ ما دخل جوهر الدين وعرضه بتقى الدين النبهانى وحسن البنا والشهيد السعيد محمد باقر

الصدر؟ نعتقد والله أعلم أن سماحة الشيخ يستصرّهاته الكتابات ضد المنظورات الدينية الكبرى والتي يقول بأنه يجب التعامل معها بموضوعية، لأنها: (منظار معرفي يحاكي الإنسان في إنسانيته والواقع بمقتضياته دون أن يهمّش الدين، بل هو يعمل على إعادة الدور المركزي له بعد أن أكلته غفلة الجاهلين وجبروت السلاطين وسلطة المؤسسات الدينية بجمودها القاتل في الكثير من الأحيان... وأخيراً نردد قول وداع نبينا نبي الرحمة والهدي محمد بن عبد الله ﷺ: «اللهم أرنا الأشياء كما هي» برحمتك يا أرحم الراحمين من باب أنه شر لا بد منه ويجب التعامل معه بحيوية أكبر.

قد نكون مخطئين في هذا الاستنتاج لكن الاحتجاج بـ«عبد الرحمن ومحمد باقر الصدر وتقى الدين النبهاني وحسن البنا» في مقام البحث الفلسفـي الدينـي المتـطور، لا أظنه إلا ارتـكـاسـاً. أو وقوـفاً محـتـشـماً أمام بـصـائـرـ مـعـرـفـيـةـ كـبـرـىـ.

كما لو أن سماحة الشيخ شقيق جرادي لا زال يراوح مكانـهـ في الوسطـ حـائـراًـ بينـ أنـ يـظـلـ معـ المـنـظـورـ المـعاـصـرـ لـلـتـرـاثـ إـلـسـلـامـيـ،ـ أوـ يـتـعـاـمـلـ بـمـعـرـفـيـةـ كـبـرـىـ معـ العـطـاءـاتـ الفلـسـفـيـةـ الـدـينـيـةـ.ـ أـوـلـيـسـ هـوـ القـائـلـ:ـ إـنـ «ـالـبـاعـثـ الـيـوـمـ نـحـوـ ضـرـورـةـ الـكـلـامـ عـنـ اـجـتـهـادـ فـكـرـيـ -ـ إـسـلـامـيـ -ـ فـلـسـفـيـ دـينـيـ ..ـ هـوـ طـبـيـعـةـ الـمـرـاحـلـ الـرـسـالـيـةـ الـتـيـ يـنـبـضـ بـهـاـ عـصـرـنـاـ وـوـقـتـنـاـ هـذـاـ».ـ (١٧ـ).

على المستوى الثالث، ربما هناك خطأ مطبعـيـ تـسـرـبـ للـمـقـاـلـةـ المـشـوـرـةـ وهيـ أنـ سـماـحةـ الشـيـخـ عـنـدـمـاـ أـرـادـ التـحدـثـ عـنـ «ـفـدـائـيـانـ إـسـلـامـ»ـ صـرـحـ بـ«ـفـدـائـيـانـ خـلـقـ»ـ وهوـ خطـأـ مـحـضـ.

### السؤال اللغوي الديني:

لقد خصّص المؤلف للمسألة اللغوية الدينية بـ«ـبـحـثـيـنـ»ـ الأولـ بـعنـوانـ «ـمـقـدـمـاتـ منـهـجـيـةـ لـغـةـ الـظـاهـرـةـ الـدـينـيـةـ»ـ،ـ وـالـبـحـثـ الثـانـيـ بـعنـوانـ «ـالـوـحـيـ وـالـكـلـمـةـ»ـ فيـ اـجـاهـاتـ الـفـكـرـ إـلـاسـلـامـيـ الـمـاعـصـرـ»ـ،ـ وـلـنـاـ أـنـ نـقـولـ:ـ إـنـ سـماـحةـ الشـيـخـ قدـ أـبـدـعـ فـيـ هـذـهـ النـقـطةـ بـشـكـلـ غـرـيبـ وـمـلـفـتـ لـأـنـهـ وـحـسـبـ عـلـمـنـاـ أـوـلـاـنـدـ نـكـتـةـ الـفـارـقـ بـيـنـ لـغـةـ الـدـينـ وـلـغـةـ الـظـاهـرـةـ الـدـينـيـةـ،ـ وـهـيـ نـكـتـةـ جـدـ هـامـةـ قـدـ تـقـضـيـ عـلـىـ بـعـضـ الـتـحـفـظـاتـ الـمـتـواـجـدةـ هـنـاـ وـهـنـاكـ.

على العموم لا بأس من إيراد وجهة نظر الشيخ بخصوص هذه الموضوعة قبل أن ننتقل إلى إجراء مطارحة نقدية.

في بـحـثـ المـقـدـمـاتـ المـنـهـجـيـةـ،ـ نـجـدـ المـؤـلـفـ حـاـوـلـ أـنـ يـحـدـدـ مـعـنـىـ لـغـةـ مـسـتـعـيـنـاـ بـالـجـرجـانـيـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ «ـقـالـ الـجـرجـانـيـ فيـ تـعـرـيفـ الـلـغـةـ:ـ ماـ يـعـبـرـ بـهـاـ كـلـ قـوـمـ عـنـ أـغـرـاضـهـمـ»ـ (١٨ـ)ـ وـمـاـ يـقـرـعـ مـنـهـ أـثـنـاءـ النـقـاشـ إـلـىـ قـوـلـ وـلـفـظـ وـصـوـاتـةـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـتـجـلـيـاتـ الـوـاقـعـيـةـ لـلـغـةـ،ـ خـالـصـاـ إـلـىـ:

- ١ - أن اللغة وإن اعتمدت على الحروف والتصوّرات لبناء الكلام، إلا أن الكلام هو صورة تميّز بين شكل في تأدية المقصود وشكل آخر، وهي أيًّا كان مصدر تولدها فإنما تخضع بالأخير لما يصطلح عليه الناس كجماعات تتواضع ابتداءً على هيئة لفظية معينة، ثم تتأمر لاحقاً بتلك الهيئة أو الصورة التي بنتها ووضعتها.
- ٢ - أن اللغة تحاكي مستويات متعددة. فهي تضبط الصرير من القول ومحكمه.. كما أنها تتعالى لتنافس النفس في تجردها ..<sup>(١٩)</sup>

« وأن اللغة بما هي دلالة معنٍي لا حد لمداها ولا متهي، بينما الكلام هو اللفظ محكوم بالكثرة المحدودة...»<sup>(٢٠)</sup> (مارا بمسائلة الكثير من التوجهات الفلسفية الجermanية الظاهراتية بخصوص اللغة والكونية والأسطورة، منتهاً إلى النتيجة الكبرى وهي أن هناك لغة الدين ولغة الظاهرة الدينية مميزةً بينهما بمجموعة من المعايير:

أولاً: إن لغة الدين إنما تتعلق بالكلام الصادر عن الله سبحانه أو المنسوب إلى الله سبحانه بشكل مباشر .. أما لغة الظاهرة الدينية فإن الله سبحانه يصير فصلاً من فصول الدين، ويكون «الله» موضوعاً لمحمولات تتعلق تارة بوجوده، وأخرى بصفاته، وثالثة بأفعاله ومقاصده.

ثانياً: يمثل الوحي في لغة الدين موضوع الاهتمام الأساس؛ إذ يبحث عن كيفية تكلم الله مع الناس، في الوقت الذي تهتم لغة الظاهرة الدينية بالبحث عن تاريخية لغة الدين كنتاج ثقافي كما وتبحث في طريقة التداول الذي تعاطى به الجماعة مع نظام الكلمة، سواء في أعرافها العقائدية أو السلوكية والطقوسية..

ثالثاً: تمثل لغة الظاهرة الدينية تعبير التجربة الدينية للفرد، أو الجماعة باتساقاتها المنطقية الشكلية، أو المضمونية الخاصة بنفس القضية، وكونها تتخطى على سمات بشرية وثقافية بحثة يشتغل عقل المتنمي إلى (الصحيح على) بلوورتها بحسب قدراته التعبيرية والثقافية الخاصة .. كما وأنها تمثل ملامع نظام الفرق والطوائف بحسب خصوصياتها التفسيرية والإخبارية ..

رابعاً: تحكم لغة الظاهرة الدينية إلى صيغ التصورات الذهنية المولدة للغة الحاكية عن الدين؛ لذلك فإنها تبقى لغة تعبّر عن طبيعة فهمها للموضوع دون أن تمتلك القدرة أو الحق في التعبير عن نفس ذات الموضوع. وإن كانت بحسب الواقع هي لغة طموحة في نيل ودرك الحقيقة والذات...»<sup>(٢١)</sup> جاعلاً من هذه الأسس الطرق المؤدية إلى تعددية فهم الكتب السماوية وهي نتيجة ذات أصللة واقعية مشهودة.

ونحن سوف نعمل على مناقشة هذه الأسس، قبل أن ننتقل إلى البحث في موضوعة الوحي.  
 الواضح أن المؤلف يحاول أن يشرعن لحركة فكرية بدأت تتسع بوتيرة كبيرة

في هذه الأيام والتي تؤمن بنسبة فهم النص الديني، جاعلاً من نسبة الفهم متعلقة بلغة الظاهرة الدينية وليس بلغة الدين بما هو كلام الله سبحانه وتعالى.

لكن مشروعية دفاع كهذا لا يمكن أن تبرر عملية الفصل التشرحي داخل النص الديني بين لغة الدين ولغة الظاهرة الدينية، فالقرآن الكريم مثلاً هو كلام رباني صرف (لغة دين) لكننا من زاوية اهتمامنا باستيعاب معانيه، وكيفية الوصول إلى ذلك تجعله (لغة الظاهرة الدينية)، صراحة هذه الخلاصة تحتاج إلى الكثير من المجهود لترسخ في الأذهان.

فاللغة معطى معنوي صرف كما سبق ونوه إلى ذلك المؤلف، لكن عملية الفهم تحتاج إلى مقدمات كلامية وصواتية ودلالة استعمالية (التواضع الجمع) هذه آليات للفهم. وقد تنجح هذه الأدوات في الفهم الجيد وقد توصل إلى الفهم الأتم وقد تؤدي إلى الفهم الخطأ (سوء الفهم)، ولا يمكن للأليات المشرحة أن تعطي للجثمان اللغوي هوية أخرى.

بمعنى أن لغة الدين تظل واقعة تحت مطرقة الفهم وفق الآليات والأدوات البشرية المتسالم عليها، والتعامل مع لغة الدين وفق هذه المنهجية لا يعني استباحتها حتى نبحث لها عن قدسيّة أعلى، صحيح أن ما يحاول المؤلف الخلوص إليه هو إضفاء المشروعية على عملية الاجتهد في الفهم دون أن يعاني المجتهد من الهجمات الشرعية الشرسة، إلا أنها نعتقد بأن منح هويتين لنفس الجسم اللغوي لغة دين ولغة ظاهرة دينية لن يحل الإشكالية بقدر ما يجعل من لغة الدين نفسها غير ذات وجود فعلي، فتضحي عارضة على الأصل اللغوي الأكبر وهو لغة الظاهرة الدينية.

وهذا ما سوف نعاينه في بحثه حول الوحي والكلمة، حيث نجد سماحة الشيخ لم يفصل بين الاتجاهات الثلاث الرائبة للوحي، فالاتجاه الأول يرى في الوحي سعيًا للتماثل بين الإنسان وبين سمات المتعالي، والثاني يرى في الوحي بثا حيويا هاديا لكل مواضع السكون والقلق، والثالث يرى تكييف الوحي مع كل واقع مستجد تملية الظروف وسلطات الأمر الواقع وإملاءاته الكونية العالمية<sup>(٢٢)</sup>، بل يرى مشروعيتها متحققة في عين ذاتها ما دام الوحي بكلماته (لغة الظاهرة الدينية) «باباً مشرعاً أمام محاولات بحثية ومنهجية لتشكيل المرتكزات والمباني المفيدة والمستفيدة، والتي تتجاوز المشكلات القائمة عند ما هو قائم بدون أي تجاوز سلبي وموافق مسبقة»<sup>(٢٣)</sup>.

فالسلبية في التعامل مع النتاجات بخصوص أصل الوحي وبجميع أنواعها هو ما سوف يهدّد الوحي بما هو (لغة دينية) لصالح الوحي/ الكلمة بما هو (لغة ظاهرة دينية).

في ختام هذه الورقة نعتقد بأن الاكتفاء بهذه المباحث يشكل إحاطة شبه كاملة لمجموع مباحث الكتاب؛ لأنباقي وهو «الدين والعلمنة في نظام المعرفة والقيم» و

«العقل في جدلياته» و «حكمة الإشراق وجدلية الأنساق» لم تحمل لنا ذات المؤلف حتى نقف على تصوراته الخاصة في الإشكاليات الدينية الكبرى، بقدر ما كانت طرحاً أكاديمياً مرهوناً بالملقيات الفكرية التي كانت محركاً له، وإن كان لا تذكر مواضع الجدة في التعامل مع المعرفة الإشراقية عند السهروردي من جهة تعميق النظر إلى هذا التراث بأدوات منهجية جديدة.

على أي حال ما يمكن أن نبديه من جهة الرؤية الإجمالية لتصور سماحة الشيخ الأستاذ شفيق جradi هو أنه حاول أن يعتمد معارف الدرجة الثانية لتعضيد رؤيته البعض بالإشكاليات الدينية التي أثارت انتباهه، بل حتى أنه أراد تعضيد معارف الدرجة الأولى بمعارف الدرجة الثانية بما أسماه بالقراءة النسقية التقنيّة الداخلية. فحتى العقل بما هو موجود متفرد يراه سماحة الشيخ مكوناً فطرياً يتكمّل مع النصّ الديني، وعليه فإن التعاقليّة عمل تعبدى صرف مكفول للمؤمنين.

كما أن المجهود المعرفي الذي خاضه المؤلف يظل مجهوداً طوسياً بامتياز (ما يدلّ على البقاء داخل العبادة)؛ لأنّه يستمر في نفس المشروع بالتعاطي كلامياً مع المعطيات والمنظورات الفلسفية؛ لأنه يظل صحيحاً أن التقوّع داخل فلسفة الدين لا يشكّل حلاً خلاصياً بقدر ما هو شحنة سلبية قد تتضافر إلى مجموع المشاكل التي يعانيها العقل المسلم، فالإصلاح الديني لا بد من أن يتم من الداخل ووافقاً على صحة أو خطأ المنظور، أحکام كهذه هي غير متيسرة بأدوات فلسفية، ما يجعل من الأبحاث الفلسفية الدينية في أغلبها دوراناً لا نهائياً. فلعبة العقل المجرد لا تنتهي أبداً وتتوالد الأفكار يظل متسلسلاً إلى ما لا نهاية، ما يجعل الاختنام إلى النصّ الديني على وجه الاستدلال مسألة محورية وهامة جداً لحبس نزيف التفكير العمائي. نفس المؤاخذة تتجه إلى الكلاميات المدرسية التي لا يمكنها أن تجيب على الكثير من الإشكالات الدينية المثارة حالياً فشبهة ابن كمونة قد أكل عليها الدهر وشرب وحل محلها شبّهات كثيرة متعلقة بالمتطلقات العبادية والإيمانية في هذا الموج المتلاطم، ما يجعل تسليحها بالعطاءات العقلية الحديثة مسألة محورية وهامة جداً؛ لذلك نعتقد بأن تجديد النظر في مسائل علم الكلام الجديد ومنهجياته ولغته وعكوف الجميع على تمنّين أطروحته، قد يساعد المسلم على تجاوز الكثير من المشاكل الدينية العملية التي تعيق طريقه نحو الارتياض الريانى، وطبعاً هكذا تصويب وتقريع لا يمكن أن يتأتّى إلا بأخذ منهج التبني الحضاري بعين الاعتبار؛ لأنّ الأزمة أممية وليس فردية، فنقل التكليف من الذات المفكرة طبيعة إلى الذات المفكرة اعتباراً أي العقل الجماعي في التعاطي مع المشاكل المعرفية الدينية، دونما نسيان ضرورة التجديد الجندي لبعض المفاهيم التي أصبحت معيبة لسريان العقل الإسلامي أكثر من مساعد، وذلك بتخلّصها من الارتكاسات التاريخية والحمولات السياسية التي اعتبرتها على مدار التاريخ<sup>(٤)</sup>. قد

يخرجنا من الأزمة الرازحة على عقلنا الموبوء بالصراعات الداخلية، ويجيب على السؤال الوجودي: لماذا لم نقدم؟ فهي عملية حفر ديني ذاتي تسمح بتجاوز المعوقات دون جد للذات مثل ما نجده عند بعض المفكرين.

طبعاً هكذا إحاطة بالوضع الإسلامي الحالي لا يمكن أن تكون إلا خطوة بناء لإجراء التغيير المنتظر، والسعى الحثيث لديننة العقل وعقلنة الدين الإسلامي؛ لأن طرفي ثنائية الدين والعقل لا بد أن يلتقيا في مقام ما، صحيح أن المشروع كبير إلا أنه مهم بأهمية الوجود البشري.

بقيت الإشارة إلى أن المجهود المعرفي الذي أظهره سماحة الشيخ شفيق جرادي شَكْلَ بالنسبة لنا بارقة أمل في أنه يمكن أن نجد معتمدين يخوضون في مواضيع كانت إلى عهد قريب رهينة ذوي الآيات بنفس الأتمية والأكمالية في البحث، وما منظورنا في كتاب مقاربات منهجية في فلسفة الدين إلا منظور مبتدأ في عالم فلسفة الدين وعلم الكلام الجديد يحتاج لنقد على نقه، وما الكمال إلا لله سبحانه وتعالى.

الهوامش:

- (١) - شفيق جرادي، مقاربات منهجية في فلسفة الدين، عن معهد المعارف الحكيمية للدراسات الدينية والفلسفية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٨.
- (٢) - شفيق جرادي، م.ن، ص ١٤.
- (٣) - شفيق جرادي، م.ن، ص ١٥.
- (٤) - حيدر حب الله، عقلنة الدين وبنائه العقل - نحو دفاع عقلاني عن الدين، مجلة المنهاج العدد ٢٧، خريف ٢٠٠٢، ص ٨.
- (٥) -أخذنا عن مقالة الأستاذ محمد حسن قدردان قرامكي، علم الكلام والتعددية المذهبية - هل نظرية الإمامة من أصول الدين أم أصول المذهب الشيعي، ترجمة أحمد فاضل السعدي، منتشر في نصوص معاصرة العدد الرابع السنة الأولى، خريف ٢٠٠٥ ص ٩١، ويرجى الرجوع إلى هذه المقالة لأهميتها، كما جموع ما تنشره مجلة نصوص معاصرة.
- (٦) - محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي ضبط محمد جعفر شمس الدين منتشر عن دار التعارف للمطبوعات، سنة ١٩٩٨ ص ٢٣٥ ضمن باب معرفة الإمام والرد عليه.
- (٧) - مصطفى ملكيان، العقلانية والمعنى - مقاربات في فلسفة الدين، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، منتشرات دار الهادي عن سلسلة فلسفة الدين والكلام الجديد، الطبعة الأولى، ص ٣١٦.
- (٨) - السيد كمال الحيدري، المذهب الذاتي في نظرية المعرفة، منتشرات دار الهادي الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ ص ٣٨١ و ٣٨٢. ويمكن مراجعة كتاب العالمة محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، عن المجمع العلمي للشهيد الصدر، سنة ١٤١٠ هجري، من ص ٤٠٣ إلى ٤١٣.
- (٩) - الشهيد محمد باقر الصدر، م.ن، ص ١٢٦.
- (١٠) - أحد قرامكي، الكلام الجديد وفلسفة الدين - رؤية في السمات المازلة، تعریب حيدر نجف مجلة «المجوبة»، العدد الثامن، ص ٩٨ و ١٠٠.
- (١١) - سورة الأنبياء، آية ٨٧.
- (١٢) - سورة النمل، آية ١٤.
- (١٣) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٦٥.
- (١٤) - شفيق جرادي، م.ن، ص ١٨٧.
- (١٥) - شفيق جرادي، م.ن، ص ١٩١.
- (١٦) - شفيق جرادي، م.ن، ص ١٩٤.
- (١٧) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٦٧.
- (١٨) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٠٢.
- (١٩) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٠٥ و ٢٠٦.
- (٢٠) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٠٧.
- (٢١) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٢٤.
- (٢٢) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٢٤.
- (٢٣) - شفيق جرادي، م.ن، ص ٢٤٥.
- (٢٤) - لمزيد توسيع بخصوص هذه المنهجية لا بد من الرجوع إلى كتاب المفكر الإسلامي إدريس هاني، الإسلام والحداثة - إبراجات العصر وضرورات تجديد الخطاب، منتشرات دار الهادي ضمن سلسلة فلسفة الدين والكلام الجديد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥، لما يحمله الكتاب من رؤية تأسيسية لهذا المنهج مع تطبيقات له.